٦٦٢ في السادسة حين اذ ترك في القلعة سنة ٦٦٥ وفي التاسعة سنة ٦٦٧ وفي كلتا المرتين المذكورتين اخبرًا كان كتبغا في ادارة شؤون المملكة عز الدين ايدمر الحلبي فلما توفي والسلطان غائب اوجس الظاهر على الدولة خيفة فجاء العاصمة حتى استتب له تدارك الامر

وكأن السلطان اراد منذ البدء ان يدرب ابنه السعيد على النهضة بشؤون الدولة غير ملتفت الى حداثة سنه وحسبك قول ابن خلدون ان السلطان بعث سنة ٦٦٩ بابنه الملك السعيد في العساكر الى المرقب لنظر الامير قلاوون مما يدل انه لم يكتف باظهاره للناس حاكمًا جديرًا بالشؤون السياسية فقط بل وكيلًا لا يحول سنه دون بروزه في ساحة الوغى آمرًا بالاسم على ان التدبير لرجال الحنكة والاختبار

ومما يذكر ان في سنة ٦٧١ اشتغل السلطان بمحاربة ابغا بن هولاكو على الفرات فكأن الملك السعيد كان يومئذٍ مخلفًا في دمشق او في مصر وانه اهتم ببناء الجسر في اللد تسهيلًا لمرور العساكر وبالنظر لاعتياد ابيه على اقامته نائبًا عنه في كثير من المهام الخطيرة لا تستغرب نهضته بعمارة الجسر المحكي عنه ولا ذكره مع ابيه السلطان الاعظم سيما وان ذلك العمل انما أمر به بايام الملك السعيد ولم يكن الامر صادرًا الا من الملك الظاهر وفي كل ذلك موافقة لنص التاريخ والاثر

ولقد ذكر حضرة الباحث الفرنسي ان على جسر اللد المحكي عنه رسمين للاسد ومن علم ان الاسد كان شعار الملك الظاهر حكم بنسبة هذا الجسر اليه ولو لم يكن مذكورًا في كتابته وحسبنا ثبتًا على اتخاذ الاسد شعارًا للظاهر انه ظاهر الرسم على سكته دون سواه من ملوك المسلمين وانه بنى في مصر قناطر مرسومًا عليها مثال السباع فسميت قناطر السباع والله سبحانه اعلم

التجارة المصرية

اهدى الينا جناب المستر كبار مدير عموم الجمارك المصرية نسخة من تقريره عن اعمال الجمارك المصرية في سنة ١٨٩١ ونسخة من الكتاب الذي يصدره سنويًا ويضمنه الجداول المطولة في تفصيل صادرات القطر ووارداته ومتاجره مع البلدان الخارجية . وقد تصفحنا التقرير واطلعنا على ما تضمنه الكتاب بالاجمال فرأيناها يؤيدان بالشواهد والارقام ما ذكرناه غير مرة عن تحسن الاحوال وتوفر الحاصلات المصرية واتساع نطاق تجارتها مع البلدان الاجنبية . على ان التقرير يذكر حقائق شتى جديرة بالحفظ حرية بالاعتبار فاحببنا ان

نوردها هنا حرصاً عليها ونحن ننظر في تجارة القطر من وارد وصادر اولاً ثم ننظر في ايراد الجمارك منها ومصروفها عليها

اما الواردات فتنقسم كلها اربعة عشر قسماً في اصطلاح ادارة الجمارك وقد بلغت قيمتها في السنة الماضية ٢٠١٢٩٠٠٩ جنيهاً مصرياً وبلغت قيمتها في السنة التي قبلها ٢٩٧ ٨٠٨١ جنيهاً مصرياً فزادت الواردات في السنة الماضية اكثر من مليون و ١٢٠ الف جنيه عما كانت في السنة التي قبلها . وزادت قيمة كل قسم من الواردات في السنة الماضية عما كانت في السنة التي قبلها ايضاً ما عدا قسمين احدهما الحبوب من قمح وشعير وذرة وارز وعدس ودقيق القمح ودقيق الذرة والآخر الزيل . اما واردات الحبوب فنقصت في السنة الماضية عما كانت في السنة التي قبلها لا لفقر الاهالي وعدم اقتدارهم على ابتياعها من الخارج بل لان حاصلات بلادهم زادت زيادة عظيمة في السنة الماضية فوفت بحاجاتهم وفضل منها شيء كثير اصدروا منه ما تزيد قيمته على مليون جنيه الى البلدان الاخرى . واما وارد الزيل فقد نقص ١٧ الف جنيه في السنة الماضية عما كان في السنة التي قبلها . ويظهر ان السبب في ذلك هو زيادة موسم الزيل المدراسي . وقد ذكر في التقرير ان واردات الزيل زادت في اواخر السنة الماضية وعادت الى معدلها المعتاد فزادت في الاشهر الثلاثة الاولى من هذه السنة ٢٢ الف جنيه مصري عما كانت في مثلها من السنة الماضية

ومما هو جدير بالذكر ايضاً ان واردات السكر المكرر وزيت القطن نقصت في السنة الماضية وسبب ذلك كثرة حاصلات السكر المصري ووجود معصرة لعصر زيت القطن بالاسكندرية . فيظهر مما تقدم ان الواردات التي قلت في السنة الماضية انما قلت لوجود ما يغني عنها في البلاد نفسها ما عدا الزيل . فقلتها دليل على اليسر وتحسن الاحوال . واذا تأملنا الواردات التي زادت حكمنا ان زيادتها انما حصلت عن تحسن الاحوال و يسر البلاد ايضاً . فقد بلغت قيمة الوارد من خشب البناء في السنة الماضية ٤٣٧ الف جنيه وكانت قيمته ٢١٥ الف جنيه فقط في سنة ١٨٨١ فتضاعف الوارد من خشب البناء عما كان عليه منذ ١٠ سنين . وابلغ من ذلك ان واردات المنسوجات التي تدل احسن دلالة على حال الفلاح ازداد في هذه السنين ازدياداً عظيماً لم يعهد له نظير في السنين السالفة فقد بلغت قيمة الوارد منها نحو مليون و ٢٢٨ الف جنيه في سنة ١٨٨٦ ومليونين و ٧٦٩ الف جنيه سنة ١٨٩٠ وزادت حتى بلغت ٣ ملايين و ٤٣٠ الف جنيه في سنة ١٨٩٤ فهل يطلب الانسان دليلاً اقطع من هذه الادلة على يسر البلاد وتحسن احوال الفلاح

والخلاصة ان قيمة الواردات زادت في السنة الماضية نحو مليون و١٢٠ الف جنيه عن التي قبلها وزادت في التي قبلها نحو مليون و٦٠ الف جنيه عن التي قبلها فزادت في السنتين الماضيتين نحو مليونين و١٨٠ الف جنيه . وقد اصاب جناب المستر كبار حيث قال " ان سبب هذه الزيادة لا يمكن ان يكون اتساع نطاق التجارة الداخلية فان اسواق السودان لا تزال مقفلة الابواب دون تجارة مصر ولا يمكن ان يكون ازدياد عدد الاهالي لان ازديادهم في سنتين لا يقتضي زيادة قليل من الزيادة التي حصلت في تجارة الواردات فتعين ان يكون السبب تحسن حال الاهالي على اثر الاصلاحات التي جرت في البلاد منذ سنة ١٨٨٢ "

هذا في الواردات واذا تدبرنا الصادرات اتصلنا الى ذلك الحكم عينه فقد كانت قيمتها ١١ مليونًا و٨٧٦ الف جنيه سنة ١٨٩٠ وبلغت ١٢ مليونًا و٨٧٨ الف جنيه سنة ١٨٩١ فزادت في السنة الماضية اكثر من مليوني جنيه وذلك مع هبوط اسعار القطن فيها ٣٠ في المئة عما كانت عليه في السنة التي قبلها . ومما هو جدير بالذكر وباعث على السرور ان الصادر من كل نوع من اشهر الحاصلات المصرية زاد في السنة الماضية عما كان في التي قبلها كما ترى من الجدول التالي

الصنف	سنة ١٨٩٠	١٨٩١	
القطن	٤٢٣٢٨٢٢٣	٤٢٦٢٢٢٦	قنطارًا
السكر	٠٥٩٨٢٨٣	١٠٢٩٠٨١	"
بزرة القطن	٣٥٢١٥٧٨	٣٧٨١٨٤	اردبا
الفول	١٠٢٥٧٨٣	١١٦٢١١٢	"
الذرة	٠٠٤٠٠١٨	٠٧١٨٥٦٩	"
القمح	٠٢٧٢٢٤٣	٠٦٠٩٧١٢	"
الشعير	٠٠٨٠٤٧٠	٠٢٤٩٥٥٩	"
الارز	٠٠٢٧٥٨٧	٠٠٥٧٦٥٣	"

ولو بحثنا عن اسباب هذه الزيادة لوجدنا لها خمسة اسباب الاول زيادة مساحة الاراضي التي زرعت والثاني تحسين الري وتعميمه وارواء تلك الاراضي به والثالث توزيع مياه الري توزيعًا مناسبًا للزراعة من حيث المقادير والاوقات والرابع خلوّ السنة من الآفات . نعم ان الجراد سطا وانتشر في البلاد ولكنه منع من الاضرار بها قهرًا . والخامس تغيير التفاوي في القطن . وكلها اسباب تدلُّ على زيادة العناية والاجتهاد من الحكومة

والاهالي معًا فهي توجب السرور من حيث اعتبارها الاديبة ونتائجها المادية

وما هو حريٌّ بالذكر ايضًا ان الصادرات التي نقصت اعظم نقص في السنة الماضية عما كانت عليه في التي قبلها هي من قسم المعادن والمصوغات . فقد بلغت في السنة الماضية نحو ٤٥ الف جنيه فقط وقلت نحو ١٦٠ الف جنيه عما كانت في السنة التي قبلها . على ان هذا النقص يدلُّ على تحسُّن الاحوال ايضًا خلافًا لما يتبادر الى الذهن لاوَّل وهلة فقد ابان جناب المستر كلبار ان معظم هذه المعادن والمصوغات حلًى من ذهب وفضة يبيعها الاهالي او يرهنونها ليوفوا بها الديون التي عليهم فتصدر الى الخارج مسبوكة سبائك . وظاهرٌ ان قلة صدور هذه السبائك الى الخارج تدلُّ على قلة ديون الفلاَّح وعدم احتياجه الى بيع حلاهُ لايفائها

وجملة ما ورد على القطر المصري سنة ١٨٩٠ و١٨٩١ من الدخان والتنباك والسيكار مع ما كان في البلاد الى غاية سنة ١٨٨٩ من الدخان المجلوب من تركيا والبلاد الاجنبيَّة وما حصل من زراعة الدخان البلدي في العام المذكور كل ذلك نحو ١٤ مليون كيلوغرام ورد منها ١٠ ملايين ونصف مليون كيلو من الدخان الاجنبي في السنة الماضية والتي قبلها والباقي من الدخان البلدي والاجنبي الذي كان في القطر قبل سنة ١٨٩٠ . وهذه الكمية تزيد على مقطوعيَّة سنتين . ومعلوم انهُ لما اريد زيادة الرسم على الدخان الاجنبي في شهر يونيو سنة ١٨٩٠ ورد على القطر مقادير عظيمة جدًّا من الدخان تكفي لمقطوعيَّة سنتين قبلما زيد الرسم بمدة . ولذلك قدروا ان ايراد الجارك المصريَّة من الدخان الاجنبي يكون ٣٠٠ الف جنيه ومن التنباك ٥٠ الف جنيه سنة ١٨٩١ غير ان الايراد زاد نحو ٧٠ الف جنيه عما قدروا فبلغ ٢١٩ الف جنيه وقد صدر في السنة الماضية نحو ٥٠ الف كيلو من السكاير الى البلاد الاجنبيَّة في طرود من طرود البوستة وصدر في السنة التي قبلها اكثر من ٥٣ الف كيلو

وتقدَّر مصلحة الجارك الباقي في البلاد من الدخان الى غاية سنة ١٨٩١ بثلاثة ملايين وسبع مئة الف كيلو فقط وان القطر لم يستهلك في سنتي ١٨٩٠ و١٨٩١ سوى احد عشر مليون كيلو اي خمسة ملايين ونصف مليون كل سنة . وبما ان المقدار الباقي في البلاد لا يشمل جميع اصناف الدخان المطلوبة للاستهلاك فقد قدرت ادارة الجارك ان هذا يستهلك تدريجًا في مدة سنتين فوصيب سنة ١٨٩٢ مئة و٨٥٠٠٠٠٠ كيلوغرام وبجلب تجار الدخان لتكملة المقدار اللازم للاستهلاك ٢٦٥٠٠٠٠ وبناء على هذا التعديل قد ربطت ادارة الجارك الرسوم التي تحصل على الدخان في العام الحاضر بسبع مئة وثلاثين الف

جنيه واضافت على ذلك مبلغ ٤٥ الف جنيه قيمة رسوم التذاكر والسجاير فيكون المجموع ٧٢٥ الف جنيه الاّ ان المالية جعلت هذا المبلغ ٧٠٠ الف جنيه فقط

هذا ما يتعلق بالوارد والصادر واما مصلحة الجمارك فقد بلغ ايرادها في السنة الماضية نحو مليون و ٦٠٠ الف جنيه منها نحو ٨٢٩ الفاً من الدخان و ٦٥ الفاً من الواردات الاخرى و ١٢٣ الفاً من الصادرات و ٢٦ الفاً من غيرها واما مصروفها فنحو ١١٦ الف جنيه او ٧ في المئة من ايرادها . ومع ذلك فنصف هذا المصروف تقريباً ينفق على خفر السواحل لمنع التهريب والنصف الآخر على مستخدمي الجمارك ومنشورات اخرى اما السواحل فيخفرها اسطول مؤلف من خمس سفن بخارية محمولها ١٠٢٤ طناً وست سفن شراعية محمولها ١٢٧ طناً وهذه السفن تخفر سواحل البحر المتوسط من العريش شرقاً الى خليج سلوم غرباً وترعة السويس وسواحل البحر الاحمر من السويس الى سواكن . وفي النيل باخرتان محمولها ٣٨ طناً : واما حدود الصحراء من مكس الى الفيوم فتخفرها فرقة من العجانة وما بقي من والاطراف يخفرها مخافر ثابتة او خفراء الفرسان والعجانة . وذلك كله يشهد لجناب المستر كلياز ورجال مصلحته بحسن التدبير والعناية وبذل الهمة ولا ريب ان البلاد تقدّر خدمتهم حق قدرها لقاء ما نرى من تزايد الدخل والاقتصاد في النفقة ونحن بلسانها نوجّه انظار الحكومة السنيّة الى مساعيهم الحسان ومكافأتهم على قدر ما تستحقه اتعابهم

مثال في التعليم

اوردنا في الجزء الماضي مقالة وجيزة في تاريخ التعليم والاطوار التي تقلّب عليها منذ الفي سنة الى الآن ووعدنا ان نذكر القواعد الرئيسة التي جُعلت الآن اساساً للتعليم بعد ان بحث العلماء والفلاسفة في كيفيّة نمو القوى العقليّة وارتقائها ولكننا رأينا ان نذكر قبل ذلك سيرة رجل اشتهر في الخافقين بعلمه وعمله وترقيته شأن التعليم في الاسلوب الذي اتّبعه وهو العلاّمة الطبيعي الاستاذ اغاسز . فان هذا العالم الشهير ولد في سويسرا ودرّس فيها وفي المانيا وولع بالعلوم الطبيعيّة وبحث فيها المباحث المبتكرة وألّف كثيراً من الكتب والرسائل ثم انتقل الى الولايات المتحدة الاميركيّة وجُعل استاذاً في مدرسة هرفرد الكليّة وقد قامت شهرته في كيفيّة تعليمه وترغيبه التلامذة في العلوم الطبيعيّة كما قامت في المباحث المبتكرة التي وسّع بها نطاق المعارف . فانه لما رأى ان اسلوب التعليم المتّبع في الولايات المتحدة غير وافٍ